جمع المصدر

د. مجيد خيرالله

المصدرُ هو اللفظُ الدَّالُ على حدث الفعل المجرّد من الزّمان ، متضمّناً أحرف فعلهِ ، فهو يدلّ على الحدث من حيث تعلُّقه بفاعلهِ ، ولكن على وجه العموم والإبهام ، غير مقيّد بزمن ، والفعلُ كذلك موضوع للحدث ، ولمن يقومُ به ذلك الحدث على وجه الإبهام ، فالحدث والزَّمان كلاهما يُفهمانِ من لفظ الفعل ، لأنَّ كلّ واحد منهما جزء مدلوله بخلاف المصدر ، فإنَّ المفهوم من لفظه الحدث وحده ، قال ابن جني :(وهذا طريق المصدر لما كان جنساً لفعلهِ ، ألا ترى أنَّهُ إذا قامَ قومةً واحدةً ، فقد كان منه قِيام ، وإذا قامَ قومَتَينِ فقد كان منه قِيام ، وإذا قامَ مئة قومة ، فقد كان منه قِيام ، فالكلامُ إذاً إنَّما هو جنس للجمل التَّوامّ ، مفردِها ومثناها ومجموعِها ، كما أنَّ القِيام جنس للقومات ، مفردِها ومثنّاها ومجموعها ، فنظير القومة الواحدة من القِيام الجملة الواحدة من الكلام ، وهذا جليّ)[1] ، وقالَ أبو البقاء الكفويّ:(وقِيلَ : المصدرُ موضوع للحدث من حيث اعتبار تعلُّقه بالمنسوب إليه على وجه الإبهام ، ولهذا يقتضي الفاعل والمفعول ، ويحتاج إلى تعيينهما في استعماله)[2] .

فالمصدر جنس لفعله ، كما ذكر ابن جني ، ذلك أنّهُ يدلّ على الحدث من حيث تعلّقه بفاعله على وجه العموم والإبهام ، وما دام الأمر كذلك ، فالمصدر لا يُثنّى ولا يجمعُ ، لأنّهُ يتناولُ الجنسَ ، والجنسُ يدلّ على القليل والكثير ، كما يدلّ على الحدث المتعلّق بفاعله من حيث هو حدث ، قال أبو البقاء الكفويّ:(وعدم تثنيته وجمعه –أي المصدر– لا لكونهِ اسم جنس ، بل لكونهِ دالاً على الماهيّة من حيث هي هي ، وإلّا كان الأصل في اسم الجنس ألّا يُثنّى ، ولا يجمع ، ولم يقلْ به أحد)[3] .
وقال صاحب المصباح حول ما اشترطَهُ النُّحاة لجمع المصدر:(وبعضُ الفقهاء جمع القَصْدَ على قُصُود ، وقالَ النّحاةُ : المصدرُ المؤكّدُ لا يثنَّى ولا يجمع ، لأنّهُ جنسٌ ، والجنسُ يدلُّ بلفظهِ على ما دلَّ عليهِ الجمعُ من الكثرةِ ، فلا فائدةَ في الجمع ، فإنْ كانَ المصدرُ عدداً كالضَرَبات أو نوعاً كالعُلُوم والأعْمال جازَ ذلك ، لأنَّها وحَدَاتٌ وأنواعٌ جُمِعَتْ ، فتقولُ : ضَرَبْتُ ضَربَينِ ، وعَلِمْتُ عِلْمَينِ ، فيُثنَّى لاختلاف النَّوعينِ ، لأنَّ ضَرْباً يُخالفُ ضَرْباً في كثرتهِ وقلَّتهِ ، وعِلْماً يُخالفُ عِلْماً في معلومهِ ومتعلَّقهِ

، كعِلْمِ الفقه وعلم النَّحو ، كما تقولُ: عندي تُمُورٌ إذا اختلفت الأنواع ، وكذلك الظَّنُّ يجمعُ على ظُنُونٍ لاختلاف أنواعِهِ ، لأنَّ ظنَّاً يكونُ خيراً ، وظنَّاً يكونُ شرًّا)[4] .

فالأصلُ في اسم الجنس ألّا يجمع لأنّهُ يدلّ على القليل والكثير ، فإذا جُمِع فقد عُدِل به عن دلالته ، فالتّمرُ اسم جنس ، وإذا جمعْتَهُ على " تُمُور" فقد دلّلْتَ بالتّمر الذي هو أحد التّمُور، على نوع من أنواعِهِ ، وبهذا يكونُ قد جُذِبَ من الجنس ودلالته العامّة وشموله ، إلى النّوع ودلالته المحدّدة وخصوصه ، قال الفيّوميّ:(لِأَنَّ الجِنْسَ لَا يُجْمَعُ فِي الحَقِيقَةِ ، وَإِنَّمَا تُجْمَعُ أَصْنَافُهُ ، وَالجَمْعُ يَكُونُ فِي الأَعْيَانِ كَالزَّيْدِينَ ، وَفِي أَسْمَاءِ الأَجْنَاسِ إذَا اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهَا ، كَالأَرْطَابِ ، وَالأَعْنَابِ ، وَالأَلْبَانِ ، وَاللُّحُومِ ، وَفِي الْمَعَانِي المُخْتَلِفَةِ ، كَالْعُلُومِ وَالظُّنُونِ)[5] .

فكلام العلماء على أنّ " العُقُول ، والألباب ، والعلوم ، والظّنُون " مصادر قد جُمِعَتْ لاختلاف أنواعها ، وهي على التحقيق مصادر عُدِلَ بها إلى الاسميّة ، فلم يبقَ لها من مصدريتها إلّا اللفظ ، ذلك أنّها فقدت دلالة المصدر من حيث كونه جنساً لفعله ، وحدثه المتعلّق بالفعل ، قالَ صاحب المصباح :(ثمَّ أُطلِقَ العَقْلُ الذي هو مصدرٌ على الحِجا واللُّب)[6] ، فغدا بهذا القوّة المتهيّئة لقبول العلم ، ففي المفردات:(العَقْلُ ، يُقالُ للقُوَّة المتهيّئة لقبول العلم، ويقالُ للعلم الذي يستفيدُهُ الإنسان بتلك القُوّة عقلٌ)[7].

وهكذا " اللُّبُّ " فهو مصدر في الأصل ، تقولُ : لبَّ فلانٌ إذا عَقَلَ [8] ، ثمّ سُلخ عنه ، حين جُمِع على الألباب ، دلالته المصدرية ، قالَ صاحب المفردات :(اللُّبُّ : العَقْلُ الخالِصُ من الشَّوائِب)[9] ، وكذا "الحِلْم" بالكسر ، فهو مصدر بمعنى "الأناة" ، وقد أنزل منزلة العقل المجرد من مصدريته ، فجمع على أحلام وحُلُوم ، ففي الكليات :(وحَلُمْتُ عن الرَّجل أحْلُمُ حِلْماً ، وأنا حلِيمٌ ، وبابُهُ كَرُمَ ، ومصدره الحِلْمُ بالكسر، وهو الأناةُ ، والسّكون مع القدرة والقُوَّة)[10] ، وفي المفردات:(الحِلْمُ : ضَبطُ النَّفسِ والطَّبع عن هَيَجان الغَضَب ، وجمعُهُ أحلامٌ)[11] .

أمَّا الظَّنُّ فقد حكى صاحب المحكم أنَّهُ يكونُ اسماً ومصدراً ، وأنّ الذي جُمِع هو الاسم ، قال ابن سيده :(الظَّنُّ شكٌّ ويقينٌ ، إلَّا أنَّهُ ليس بيقين عِيانٍ ، إنَّما هو يقينُ تدبُّرٍ ، فأمّا يقينُ العِيانِ فلا يقالُ فيه إلّا عَلِمَ ، وهو يكونُ اسماً ومصدراً ، وجمع الظَّنّ الذي هو الاسمُ ظُنُونٌ)[12] .

وهكذا "العِلْمُ " إذا أُريدَ به المعرفة المتَّصلة بموضوع ، كقولك : علم النَّحو ، وعِلْمُ الصَّرف ، وعلم الفقه ، فهو يجمع على "عُلُوم " ، وهو لا يدلّ على الحدث ، ففي الكليات :(واستعمالُ العِلْم بمعنى المعلوم شائع وواقع في الأحاديث ، كقولهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ "تَعَلَّمُوا العِلْمَ" ، فإنَّ العِلم ههنا بمعنى المعلوم)[13] . فالمصدرُ الذي يرادُ به الاسم لا حدوث الفعل ، كقولك : العلمُ نورٌ، فإنْ لم يُرَدْ به الحدث فلا يعمل.

فهذا ابن جني قد جمع من المصادر " قَصْداً " على "قُصُود" ، حين انتوى فيه الاسمية ، ففي الخصائص: (من غير اعتقاد منهم لعللهِ ، ولا لقَصْد من القُصُودِ)[14] ، وجمع " الحذف" على " حُذُوف " في قوله: (ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام من كثرة الحذوف ، كحذفُ المضاف وحذفُ الموصوف)[15] . وجمع ابن جني " الغَلَط " على "أغْلاط" ، فقال : (وهذا ونحوه ممّا يُعتدّ في أغلاط العرب إلا أنّهُ لمّا كان من أغلاط هذه الطائفة القريبة العهد جاز أن نذكره في سَقَطات العلماء)[16] ، وقد جمعه كذلك صاحب القاموس في خطبته فقال: (واختصَصْتُ كتاب الجوهري من بين الكتب اللغوية مع ما في غالبها من الأوهام الواضحة ، والأغلاط الفاضحة ، لتداوله واشتهاره بخصوصه ، واعتماد المدرسين على نقولهِ ونصوصهِ)[17] .

وقد جرى العلماء على جمع مصادر ما فوق الثّلاثيّ ، فأكثروا منه ، وتردّدوا في جمع مصادر الثّلاثيّ ، فأقلّوا منه ، (فهم جمعوا استعمالاً واختراعاً واحتمالاً واعتقاداً واحتجاجاً واعتماداً وانتقالاً وإلزاماً واختياراً وابتداءً ، على استعمالات واختراعات واحتمالات واعتقادات ... كلّ ذلك بالألف والتاء ، كما جمعوا تقريراً وتحديداً وتدقيقاً وتصحيفاً وتنبيهاً وتنزيلاً وتأويلاً وترخيصاً وتعريفاً ، فقالوا : تقريرات ، وتحديدات ، وتدقيقات وتصحيفات وتنبيهات ... بالألف والتاء ، وجمعوا إلحاقاً وإشكالاً وإعراباً وإلزاماً على إلحاقات وإشكالات وإعرابات وإلزامات بالألف والتاء أيضاً ، كما جمعوا تصرّفاً على تصرّفات ، لكنّهم جمعوا تركيباً وتقليباً وتعليلاً وتكبيراً وتصغيراً وتصنيفاً وتأليفاً وتفعيلاً وتقسيماً وتعبيراً وتصريفاً وتفسيراً على تراكيب وتقاليب وتعاليل وتكابير وتصاغير وتصانيف ... جمع تكسير)[18].

وشاع ذلك في مؤلفات العلماء ، قال الجاحظ في كتابه الحيوان ، إذ قال : (يجمعُ من النَّوابيرِ العجيبةِ ، والعُلومِ الغريبةِ ، ومن آثارِ العُقُولِ الصَّحيحةِ ، ومحمودِ الأذهانِ اللّطيفة ، ومن الحِكَمِ الرَّفيعة ،

والمَـذاهب القويمـة ، والتَّجـارب الحكيمـة)[19] ، وفـي التاج:(ومثـلُ هـذا بعيـدٌ عـن تراكِيـبِ العـربِ واستعمالاتِها إلَّا في ألفاظٍ نادرة)[20] .

وإذا كان العلماءُ قد استساغوا الجمع في مصادر ما فوق الثّلاثيّ ، فجمعوه جمع سلامة ، فقد ضمنوا بجمع السلامة سلامة مفرده ، كما ضمنوا في جمع منتهى الجموع تعرّف واحده ، وإذا كانوا قد ترددوا في جمع مصادر الثّلاثيّ ، فذلك لاختلاف صيغ جمعه ، على وفرة ما نقل عن العرب من جمع مصادر الثلاثيّ ، ففي اللسان:(وقولُ ابن جني : المضاف والمضاف إليه عندهم ، وفي كثير من تنزيلاتهم كالاسم الواحد ، إنَّما جمع تنزيلاً هنا لأنَّهُ أراد للمضاف والمضاف إليه تنزيلات في وجوه كثيرة ، منزلة الاسم الواحد ، فكنَّى بالتَّنزيلات عن الوجوه المختلفة ، ألا ترى أنّ المصدر لا وجه له إلّا تشعّب الأنواع وكثرتها ، مع أنَّ ابن جني تسمَّحَ بهذا تسَمّح تحضّر وتحذّق ، فأمَّا على مذهب العرب ، فلا وجه له إلّا ما قلنا)[21] .

فما فعلَهُ ابن جني وتسَمّح به قد جرى عليه العرب أنفسُهم ، ولا بدّ لمثل هذا التَّسمُّح ما دام تسَمُّح تحضُّر وتحذُّق أن يتّسع نطاقُهُ وتمتدّ آفاقُهُ مع الزمن ما مسَّتْ إليه حاجة التَّعبير. وحُكِيَ عن العرب جمع " تَضْعِيف " ، وهو مصدر ، على " تَضاعِيف " ، قالَ ابن يعيش :(التَّضَاعِيفُ جمعُ تَضْعِيف ، هو مصدر " ضَعَّفْتُهُ " إذا زِدْتَهُ مثله أو أكثر، يُقالُ : أضْعَفْتُهُ إضعافاً ، وضاعَفْتُهُ مُضاعفةً ، وضَعَّفْتُهُ تَضْعِيفاً ، كلُّهُ بمعنى واحد ، وإنَّما جُمِعَ ، والمصادرُ لا تُثنَّى ولا تُجمعُ ، لأنَّهُ أراد أنواعاً من التَّضْعِيف مختلفة ، كما يُقالُ : العُلُومُ والأشْغالُ)[22] .

ولكن هل يُؤخذ بالقياس في جمع المصدر؟

أقولُ : الصَّحيحُ أن يؤخذ بقياس جمع المصدر كلَّما مَسَّتْ إليه حاجة الاستعمال ، بإنزال المصدر منزلة الاسم ، جرياً على ما استنَّهُ العرب ، واقتاسوا به [23] ، وقد قال بذلك بعض العلماء ، فقد ذكر الأزهريّ أنَّ من العرب مَنْ يجعلُ المصدر بمنزلة اسم الفاعل ، فيُثنّي ويجمع كما يثنّي ويجمعُ في اسم الفاعل ، يقول الأزهريّ :(يُقالُ للواحدِ : رجلٌ جُنُبٌ ، وامرأةٌ جُنُبٌ ، ورجلانِ جُنُبٌ ، وقومٌ جُنُبٌ ، كما يُقالُ : رجلٌ رِضا ، وقومٌ رِضا ، وإنَّما هو على تأويل ذوي جُنُب ، فالمصدرُ يقومُ مقام ما أُضيف إليه ، ومن العربِ مْنْ يُثنّي ويجمع ، ويجعلُ المصدر بمنزلة اسم الفاعل ، وإذا جُمِعَ جُنُبٌ ، قِيلَ في الرّجال : جُنُبُونَ ، وفي النّساء : جُنُبَاتٌ ، وللاثنين : جُنُبَانِ)[24] .

وقال الشيخ مصطفى الغلاييني:(والمفيدُ عدداً يُثنَّى ويُجمعُ بلا خلاف ، وأمَّا المفيدُ نوعاً ، فالحقُّ أن يُثنَّى ويجمع قياساً على ما سُمِع منه ، كالعُقُولِ ، والألبابِ ، والحُلُومِ ، وغيرها)[25] .

وكلّ ما جمعَتْهُ العربُ من ألفاظ المصدر جذبَتْهُ إلى الاسميَّة ، وخرجت به عن المصدريّة ، فقد ذكر الجرجانيّ أنّ المصدر المبهم لا يُجمعُ إلّا إذا أريد به الفرق بين النَّوع والجنس (وإنَّما يكونُ ذلك غالباً فيما ينجذبُ إلى الاسميّة ، نحو: العِلْمِ والحِلْمِ ، يجري العِلْمُ على المَعْلُومِ ، ويُنزَّلُ الحِلْمُ منزلةَ الغريزةِ والطبيعةِ ، كأنَّهُ لم يَقُلْ : عَلِمْتُ عِلْماً وحلمْتُ حِلْماً ، فيقال: الحُلُوم والعُلُوم)[26] ، والغلبةُ التي أشار إليها الجرجانيّ قياس لا ينكسرُ ، قال صاحب المصباح :(فإنْ سُمِعَ الجمعُ علَّلُوا باختلاف الأنواع ، وإنْ لم يُسْمَعْ علَّلُوا بأنَّهُ مصدر ، أي باقٍ على مصدريَّتِهِ)[27] . إذ ليس المصدر مصدراً بلفظهِ وحسبُ ، وإنَّما هو مصدر بدلالته التي تتناولُ جنس الفعل وحدثَهُ العام المبهم الصادر عن فاعله ، فإذا تخلَّفَتْ عنه دلالتُهُ جُمِعَ جمعَ الأسماء . يقولُ أبو البقاء العكبريّ:(اعلم أنَّ لفظ المصدر جنسٌ لا يقعُ على واحد مخصوص من الأنواع ، ألا ترى أنَّ قولك : الضَّرْبُ مؤلمٌ ، والعلمُ حسنٌ ، لا يتناولُ الضَّرْب بالسَّوط دونَ الضَّرْب بالعَصا ، ولفظة العلم لا تتناولُ الفقه دون علم النّحو ، فهو في ذلك بمثابة لفظة " العَسل ، والماء ، والزَّيت ، والتّراب" ، وإنَّما يُثنَّى المختلفُ الذي لا يدلّ لفظُ واحده إلّا على شيء واحد ، كزيدٍ وعمرٍو ، وما أشبَههما ، فأمَّا الرَّجلُ ونحوُهُ فلا ، ويدلُّكَ على هذا أنَّك توقعُ لفظةَ الضَّرْب على كلّ نوع من أنواعِهِ ، كما أنَّ الماء الحلو إذا سُئِلَ عنه قيل : ماء ، كما يقالُ للماء الملح : ماء ، كذلك علم الفقه : علم ، وعلم النَّحو : علم ، فأمَّا إذا اختلفتْ أنواعُهُ وصفاتُهُ ، وأرَدْتَ أن تدلّ على ذلك الاختلاف ثَنَّيْتَ وجمَعْتَ ، فإذا قلتَ : عند فلانٍ عُلُومٌ ، كان الغرضُ الإعلامَ بأنَّهُ يعلمُ أنواعاً من العلم ، كعلم الفقه والنَّحو واللغة وغير ذلك)[28] .

ويرى ابن مالك أنَّ المصدر الذي يأتي لبيان العدد أو الأنواع لا بُدَّ من تثنيته وجمعه ، فقال:(وأمَّا ما جيءَ به لبيان العدد أو الأنواع فلا بُدَّ من قبولهِ للتثنية والجمع)[29] .

على أنَّ المانعينَ من القياس في جمع المصدر لم يثبتوا على المنع فيما تناولَتْهُ أقلامهم ، وذاع في مصنفاتهم ، فقد جمعوا من المصادر ما لم يرد بجمعه سماع ، وعلّلوا لذلك باختلاف الأنواع ، وهذا يدلّ على انصراف العلماء إلى القياس غالباً لاشتداد الدَّاعي إليه . أمَّا قولُ صاحب المصباح :(ألا تَراهُمْ لم يقولوا في قَتْل وسَلْب ونَهْب : قُتُول وسُلُوب ونُهُوب)[30] ، فجوابُهُ أنَّهم لو احتاجوا إلى ذلك

لقـالوهُ وأثبتـوهُ ، قـال الرَّضـيّ:(ومنه قولُـك : الإكرامـاتُ ، والتَّخريجـاتُ ، والانطلاقـاتُ ونحوهـا ، لأنّ الواحد إكرامـة ، وتَخريجـة بتـاء الوحدة ، لا إكرام وتخريج ، ، وجمـع المجرد : أكَارِيمُ وتَخَـاريج عند اختلاف الأنواع ، فالإكراماتُ كالضَّرَبات والقَتَلات ، والأكارِيمُ كالضُّرُوب والقُتُول ، ولذا يُقالُ : ثلاثُ إكرامـات وتخرِيجـات بتجريد العدد مـن التّـاء ، وثلاثـة أكَـارِيم وتخـارِيج إذا قصـدْتَ ثلاثـة أنـواع مـن الإكرام)[31] .

فأنتَ إذا تقصَّيْتَ مـا كتَبُوْهُ ، واستقرَيْتَهُ وجَدْتَ أنَّ أحدهم لـم يتورّع عن جمـع المصـدر إذا نـوى فيـه الاسمية ، ولو لم يرد النَّص بسماع جمعه ، فالعربُ قد جمعت من المصادر ما احتاجت إلى إرادة الاسميّة فيه لحاجة في التّعبير ، وتصرَّفت فيما اضطرَّت أن تخرج به عن دلالته[32] .

وإذا كان بعض العلمـاء قد قصروا جمع المصدر على السَّماع ، فإنّ العرب لو احتاجوا إلى جمعه لجمعوه ، فعلى هذا لو سمَّيْت بالمصدر نحو : ضَرْب وقَتْل ، لكان القياسُ في جمعه أن تقولَ في القلّة : ضَرْب وأضْرُب ، وقَتْل وأقْتُل ، قياساً على أفْلُس وأكْعُب ، وتقول في الكثرة : ضُرُوب ، مثل كَعْب وكُعُوب ، قال السيوطي في جمع المصدر:(ولم تطَّرد فيه قاعدة بحيث تكونُ مقيسةً في جمع ذلك الاسم ، فإنَّهُ إذ ذاك يُجمَعُ جمع مـا كان أشبه بـه ، مثالُ الأوَّل أنْ يُسمَّى بـ"ضَرْب" ، فإنَّهُ لم يُجمع ، وهو مصدر ، فجُمِع مُسمَّى بـه على "أفْعُل" في القلّة ، فتقول : أضْرُب ، ككَلْب وأكْلُب ، وضُرُوب من الكثرة ، ككَعْب وكُعُوب)[33] . فتبيَّنَ بذلك أنّك إذا سمَّيْتَ بالمصدر جمعته على ما يجمع به نظيره من الأسماء .

وبحث ذلك الأستاذ عبد اللطيف الشويرف في كتابه تصحيحات لغويَّة ، فأقرَّ جمع المصدر إذا اختلفت أنواعُهُ ، مستنداً في ذلك إلى قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة في هذا الشّأن ، فقال :(يقولُ النّحاةُ : إنَّ المصدر لا يثنَّى ولا يجمع ، ولا دلالة له على تذكير أو تأنيث ، لأنَّهُ يراد منه جنس الفعل من حيث هو ، أي مجرّد الحدث ، وهو أمر معنويّ محض لا صلة له بزمان ولا بمكان ، ولا بذات ، ولا عَلَميّة ، ولا بتذكير أو تأنيث ، ولا بإفراد أو تثنية أو جمع أو غير ذلك ، وهذا في المصادر التي لا يقصد منها بيان العدد أو بيان النَّوع ، أمَّا إذا قُصِد من المصدر بيان العدد ، فالنّحاةُ متّفقونَ على جواز تثنيته وجمعه ، نحو : رَمَيْتُ رَمْيَتَيْنِ ، ورَمَيْتُ رَمَيَات ، ومنعَ بعضُهم جمع المصدر وتثنيته إذا أريد به النَّوع ، والصَّحيحُ جوازُ ذلك إذا اختلفت الأنواعُ ، نحو : ذهبْتُ في فهمِ

الدّينِ مَذاهبَ السَّلفِ ، وأُرَبّي أولادِي تربِيَتَي اللّينِ والحَزْمِ ، وقد أجاز مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة جمع المصدر مطلقاً عندما تختلفُ أنواعُهُ ، ونصّ قراره : يجوزُ جمع المصدر عندما تختلفُ أنواعُهُ)[34] .

والذي نراهُ أنَّ المصدر إذا اختلفت أنواعُهُ ، جازَ جمعُهُ جمع تصحيح أو تكسير ، كالعِلم والعُلُوم ، والاجتماع والاجتماعات ، والسّؤال والسّؤالات ، والفَرَح والأفراح ، لأنّهُ أدلّ على المقصود ، فإذا كان زيد عنده علم الفقه ، وعلم الحساب ، وعلم النَّحو ، وأرَدْتَ أن تُعْلمَ مخاطِبَكَ بذلك ، صحَّ أن تقولَ : عندَ زيدٍ علومٌ كثيرةٌ ، يزاد على هذا أنَّهُ قد سُمِع من ذلك ما يُجيزُ القول به ، وذهب بعض الباحثين إلى القول بقياسية جمع المصدر إذا أريد به الاسمُ ، قال الأستاذ صلاح الزعبلاويّ :(لا بُدَّ من القول بقياس جمع المصدر إذا أريد به الاسم ، جرياً على ما جمعَهُ العربُ من ذلك ، وقد جمع الشّعراء " ضَيْماً ، وفَقْداً ، وفَقْراً " على ضُيُوم ، وفُقُود ، وفُقُور)[35] .

وفي هذه الصفحات سنذكرُ بعض المصادر التي اختلف العلماء في جمعها:

1-جمع البَيَان :

ذهب الأستاذ عباس حسن إلى إنكار جمع " البَيَان" على " بيَانات " ، لأنَّهُ لا دليلَ على تعدّد المصدر فيه ، فيُجمع ، ولا سندَ لجواز جمعه جمع مؤنث سالماً ، فقال:(المصدرُ من حيثُ هو مصدر لا يجوز جمعُهُ إلَّا إذا كان عدديّاً أو نوعيّاً ، وهنا لا دليلَ على التَّعدّد ، ولو سلّمنا أنّهُ متعدّد الأنواع لكان المانع من جمعه جمع المؤنث السّالم أنَّهُ لا يدخل تحت نوع ممّا يجمع هذا الجمع)[36] .

إنَّ البيان فيما يُرادُ به هنا ليسَ مصدراً ، وإنَّما هو اسم ، وهو القولُ الذي تسوقُهُ لإعلان أمر ، أو إيضاحه ، والكشف عن إشكال فيه ، أو هو ما يتمُّ به بيان الأمر والكشف عن غامضه[37] ، فهو بذا قد فقد دلالته على الحدث وجنسه ، فعاد له حكم الجمع الذي حالَتْ دونه هذه الدلالة وما دامَ قد عُدِم حدثُهُ وجنسُهُ ، فقد جُذِب إلى الاسميَّة ، والبيانُ بالمعنى المذكور كبيان التَّقرير والتّغيير والتّبديل على ما ذكره الجرجاني في تعريفاته[38] ، وقد جُمِع البيان في تفسير ابن عطية المعروف بالمحرر الوجيز ، فقال:(وقولُهُ تعالى " تَرْجِعُونَها "[39] سَدَّتْ مَسَدّ الأجوبةِ والبياناتِ الّتي تقتضيها التَّخصيصات)[40] ، وجاء في الدّر المصون:(والبيَاناتُ يعني الأفعالَ التي حضَّضَ عليها)[41] . ويصحُّ بذلك جمع البيَانِ على "البيانات" ، وعلى " الأبينة " .

فأمَّا جمعُهُ بالألف والتاء تصحيحاً ، فقد نحا نحوه العلماء بما جمعوه من نظائره ، وأفتى بعضهم بجمع ما لم يُسمَعْ جمعُهُ عن العرب بالتاء ، فقد جاء في كتاب الوساطة بين المتنبّي وخصومه للقاضي الجرجانيّ حول الاحتجاج لصحّة جمع "بُوْق" على "بُوْقات" :(وقالَ المُحتجُّ عنه : إنّ أصل الجمع التأنيث ، ولذلك جاء ما جاء منه بالتّاء ، وإن كان في الأصل مذكّراً ، قال : فمَنْ جمع اسماً لم يجدْ عن العرب جمعَهُ ، فأجراهُ على الأصل لم يَسُغ الرّد عليه ، ولم يجُزْ أن يُنسب إلى الخطأ لأجلهِ)[42] . وأمَّا جمع " البيان " على " أبْيِنة " فكما جمع القَضاء على أقْضِية ، وكما جمع الفَضاء على أفْضِية ، وهو مصدر سُمّي به ، ففي المخصص :(لامُ الفَضاء واوٌ ، لقولهم : فضا يفضُو فُضُوّاً وفَضاءً ، والفاضِي : الواسِع ، وأفضَى إلى الشَّيء ، صارَ في فضائِهِ وفرجَتهِ ، وجمعُهُ أفضِيةٌ)[43] .

2-جمعُ البَلَاغ :

تقولُ : بَلُغَ الرَّجلُ بَلاغةً ، إذا كان فصِيحاً ، طَلْقَ اللسانِ ، وبلَغَ الشَّيءُ يبلُغُ بُلُوغاً ، إذا وصلَ وانتهى ، وتبَلَّغَ بالشَّيء : وصَلَ به إلى مُرادِهِ ، والبَلَاغُ ما بَلَغَكَ [44] . ويجمعُ الكتَّاب حيناً " البَلاغ" على "بَلاغات" ، فهل هذا صحيح سائغ ؟

أقولُ : الوارد في كتب اللغة والأدب يُشيرُ إلى صحّة هذا الجمع ، فقد جاء في كتاب الحيوان :(كُتُبُ الحكماءِ وما دَوَّنَت العلماءُ من صنوف البلاغاتِ والصّناعات والآداب والأرفاق من القرون السابقة والأمم الخالية ، ومن له بقيّة ومن لا بقيّةَ له ، أبقى ذكراً وأرفعُ قدراً وأكثرُ ردَّاً)[45] ، وفي العقد الفريد:(وكذلكَ لا يجوزُ أيضاً في الرَّسائلِ والبلاغاتِ المنثورةِ ما يجوزُ في الأشعار الموزونَةِ)[46] ، وفي الإمتاع والمؤانسة : (ومن أجلِها يُستَعانُ بقوى البَلَاغاتِ المتقدّمة بالصّفاتِ الممثّلة)[47].

وجاء " البَلاغُ "مجموعاً على " بَلاغَات" في الصحاح ، إذ قالَ :(والبَلاغَاتُ كالوِشَايات)[48] ، والوِشايةُ ما أُبلِغَ إلى السّلطانِ من حديثِ النَّاس ، سعياً بها ، ولا ننسى أنَّ البَلاغَ اسم من التَّبليغ ، كالبَيَانِ اسم من التَّبيين ، ففي الصَّحاح:(وكذلكَ التَّبليغُ ، والاسمُ منه البَلاغُ)[49] ، ويردانِ مصدرينِ أيضاً ، وورد " البَلاغُ " في التاج مجموعاً على "بَلاغَات" أيضاً ، فقال:(والبَلاغاتُ مثلُ الوِشايات)[50] ، لذا صحّ جمع "البَلاغ" على "بَلاغَات".

3-الأصْوَاتُ والصَّلَوات والزَّكوَات:

" الصَّوتُ " مصدر" صَاتَ يَصُوتُ " ، كـ" القَوْل " مصدر" قالَ يقُولُ " ، ففي الصحاح :(وقد صَاتَ الشَّيءُ يَصُوتُ صَوْتاً ، وكذلكَ صَوَّتَ تَصْويتاً)[51] ، فإذا جُمِع على "أصْوات" كان اسماً ، ومن النَّحاة من يقولُ : إنّهُ مصدر لكنَّهُ خرجَ بالتَّسمية عن حكم المصدر ، قالَ ابن سيده :(وإذا كانت الصَّلاةُ مصدراً وقعَ على الجميع والمفرد على لفظ واحد ، كقوله " لَصَوْتِ الحَمِير "[52] ، فإذا اختلفَ جاز أن يُجمع لاختلاف ضُرُوبِهِ ، كما قال جلَّ وعَزَّ " إنَّ أنكرَ الأصْوَاتِ "[53] ... وإذا جُمِعت المصادر نحو قوله : " إنَّ أنكرَ الأصْوَاتِ "[54] ، فأنْ يُجمع ما صارَ بالتَّسمية كالخارج عن حكم المصادر أجدرُ)[55] . فالصَّوتُ هو ما يحدثُهُ الشَّيءُ إذا صاتَ ، وجمعه أصواتٌ ، أي إنَّهُ الأثر الذي حصل بالحدث ، ومن ثمّ كان اسماً خارجاً عن حكم المصدر ، جاء في المصباح :(الصَّوتُ في العُرْف : جَرْسُ الكَلامِ ، والجمعُ أصْواتٌ)[56] .

وكذا " الصَّلاةُ " إذا جمعته على " الصَّلَوات " ، قال ابن سيده : (فالتَّسميةُ به ممّا يُقوّي الجمعَ فيه إذا عُنِيَ به الرّكعاتُ لأنَّها جاريةٌ مجرى الأسماء)[57]. والصَّلاةُ أصلُها في اللغة الدُّعاء ، ثُمَّ سُمّيَ بها هذه الأفعال المشهورة لاشتمالِها على الدُّعاء ، والصَّلاةُ اسمٌ يُوضَعُ موضع المصدر ، ففي الصحاح :(الصَّلاةُ : الدُّعاءُ ... والصَّلاةُ واحدةُ الصَّلَوَاتِ المفروضة ، وهو اسمٌ يُوضَعُ موضع المصدر ، تقولُ : صلَّيْتُ صَلاةً ، ولا تَقُلْ : تَصْلِيةً)[58] ، وفي المصباح:(والصَّلاةُ قيلَ : أصلُها في اللغة الدُّعاءُ ... ثُمَّ سُمّيَ بها هذه الأفعال المشهورة لاشتمالِها على الدُّعاء)[59] .

ولا يخفى أنّ " الصَّلاةَ " من الألفاظ الإسلاميّة التي اكتسبت معاني اشتقَّت من أصول معانيها ، ففي كتاب الزينة:(فالإسلامُ هو اسم لم يكنْ قبل مبعث النبيّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ ، وكذلك أسماء كثيرة مثل " الأذان" و"الصَّلاة" و" الرّكوع" و" السُّجود" لم تعرفها العرب إلَّا على غير هذه الأصول ، لأنّ الأفعال التي كانت هذه الأسماء لها لم تكن فيهم ، وإنَّما سنَّها النبيّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ ، وعلَّمها اللهُ إيَّاهُ ، فكانوا يعرفونَ الصَّلاة أنّها الدّعاء)[60] ، على أنَّ الصَّلاة على التَّحقيق اسم مصدر ، والأصلُ صَلَّى تَصْلِيةً ، ففي الكليّات :(الصَّلاةُ هي اسم لمصدرٍ، وهو التَّصلِيةُ ، أي الثَّناءُ الكامِل ، وكلاهُما مستعملانِ ، بخلاف الصَّلاة بمعنى أداء الأركان ، فإنَّ مصدرها لم يُستعمل)[61] . وأنتَ تقولُ : صَلَّيْتُ صلاةً ، ولا تقُلْ : صَلَّيْتُ تصلِيةً .

وكذا " الزَّكاةُ " تجمع على " الزَّكَواتِ " (ألا ترى أنَّكَ إذا جمعْتَ قُلْتَ : صَلَوات ، وزَكَوَات)[62] ، وجاء في العين :(الزَّكَواتُ جمع زَكَاة ، والزَّكاةُ زَكَاةُ المالِ ، وهو تطهيرُهُ)[63] ، ويُسمَّى ما يُخْرَجُ من المال للمساكين بإيجاب الشَّرْع " زكَاةً " ، جاء في الكليات :(الزَّكَاة : كلُّ شيءٍ يزدادُ فهو يزكُو زَكاةً ، ويُسمَّى ما يُخْرَجُ من المال للمساكين بإيجاب الشَّرع زكَاةً ، لأنَّها تزيدُ في المال الذي تخرجُ منه ، وتوفّرُهُ ، وتقِيه من الآفات)[64] ، ولا يخفى أنّ " الزَّكاة" من الألفاظ الإسلاميّة التي اكتسبت معاني اشتقَّت من أصول معانيها ، جاء في كتاب الزّينة : (الزَّكاة ، قالوا : هو من النّموّ والزّيادة ، يقالُ : زَكَا الزَّرْعُ إذا نما وطالَ وزادَ ، ويكونُ من الطَّهارةِ ، قالَ تعالىَ " قدْ أفلَحَ مَنْ زَكَّاها"[65] ، أي طهَّرَها)[66] . على أنَّ " الزَّكاة " على التَّحقيق اسم مصدر ، والأصلُ : زكَّى زكاةً ، واسم المصدر كالمصدر في امتناعهِ على الجمع من حيث الأصل ما لم ينزل منزلة الاسم ، ففي تهذيب اللغة :(الزَّكاةُ زَكاةُ المالِ ، وهو تطهِيرُهُ ، والفعلُ منهُ زَكَّى يُزَكّي تزكِيةً)[67] ، وفي المصباح :(وزَكَّى الرَّجلُ مالَهُ بالتَّشديد تَزْكِيةً ، والزَّكاةُ اسمٌ منه)[68] .

4-جمعُ العَذَاب :

العَذْبُ من الشَّرابِ والطَّعَام كُلّ مُستَساغٍ ، وماءٌ عَذْبٌ ، ورَكِيَّةٌ عَذْبةٌ ، وعَذُبَ الماءُ عُذُوبةً ، والعَذَابُ العُقُوبةُ ، وقد عَذَّبْتُهُ تَعْذِيباً ، وأصلُ " العَذَاب" في كلامِ العربِ : الضَّرْبُ ، ثمَّ استُعمِلَ في كلّ عُقُوبةٍ ، ففي المصباح : (عَذُبَ الماءُ بالضّم عُذُوبةً : ساغَ مَشْرَبُهُ ، فهو عَذْبٌ ، واستعْذَبْتُهُ : رأيْتُهُ عَذْباً ، وجمعُهُ عِذَابٌ ، مثل سَهْم وسِهَام ، وعَذَّبْتُهُ تعذِيباً : عاقَبْتُهُ ، والاسمُ العَذَابُ ، وأصلُهُ في كلامِ العربِ الضَّرْبُ ، ثمَّ استُعمِلَ في كلّ عُقُوبةٍ مؤلِمة ، واستُعيرَ للأمور الشَّاقّة ، فقِيل : السَّفرُ قطعةٌ من العَذَاب)[69] . والعَذَابُ اسم للمصدر " التَّعْذِيب" ، واسم المصدر كالمصدر في امتناعهِ على الجمع من حيث الأصل ما لم ينزل منزلة الاسم ، لكنَّ العلماء جمعوه جمع تكسير على "أعْذِبة" ، ففي تفسير قوله تعالى :" يُضَاعَفُ لَهَا العَذَابُ ضِعْفَيْنِ"[70] ، قال أبو عبيدة : (أي يُجْعَلُ لها العَذَابُ ثلاثة أعْذِبةٍ ، لأنَّ ضعفَ الشَّيء مثلُهُ)[71] ، وقال الزَّجاجُ :(وقالَ أبو عبيدة : يعذبُ ثلاثةَ أعْذِبةٍ ، وقالَ : كانَ عليها أنْ يُعَذّبَ مرةً واحدةً ، فإذا ضُوعِفَتِ المرَّةُ ضِعفَينِ ، صارَ العَذَابُ ثلاثةَ أعذِبةٍ)[72] ، وفي المحكم :(وكسَّرَهُ الزَّجاجُ على أعْذِبَةٍ)[73] . فصحَّ جمع "عَذَاب" على "أعْذِبة" جمع تكسير.

5-جمع الغَلَط :

الغَلَطُ : مصدر "غَلِطَ يَغْلَطُ" إذا أخطأَ وجهَ الصَّواب ، قال ابن سيده ، (الغَلَطُ : أن تَعْيَا بالشَّيء ، فلا تعرف وجه الصَّواب فيه ، وقد غَلِط غَلَطاً ، والغَلَطُ في الحساب وكلّ شيء)[74] ، وجاء في المصباح :(غَلِطَ فِي مَنْطِقِهِ غَلَطًا : أَخْطَأَ وَجْهَ الصَّوَابِ ، وَغَلَّطْتُهُ أَنَا قُلْتُ لَهُ غَلِطْتَ أَوْ نَسَبْتُهُ إلَى الْغَلَطِ)[75]. ولكن هل يصحّ جمع "الغَلَط"؟

أقول : إنّ المصدر جنس لفعله ، ذلك أنّهُ يدلّ على الحدث من حيث تعلّقه بفاعله على وجه العموم والإبهام ، وما دام الأمر كذلك ، فالمصدر لا يُثنّى ولا يجمعُ ، لأنّهُ يتناولُ الجنسَ ، والجنسُ يدلّ على القليل والكثير ، كما يدلّ على الحدث المتعلّق بفاعله من حيث هو حدث ، قال أبو البقاء الكفويّ:(وعدم تثنيته وجمعه –أي المصدر– لا لكونهِ اسم جنس ، بل لكونهِ دالاً على الماهيّة من حيث هي هي ، وإلّا كان الأصل في اسم الجنس ألّا يُثنّى ، ولا يجمع ، ولم يقلْ به أحد)[76] .

فالأصلُ في اسم الجنس ألّا يجمع لأنّهُ يدلّ على القليل والكثير ، فإذا جُمِع فقد عُدِل به عن دلالته ، فالتّمرُ اسم جنس ، وإذا جمعْتَهُ على " تُمور" فقد دلَلْتَ بالتّمر الذي هو أحد التّمُور، على نوع من أنواعهِ ، وبهذا يكونُ قد جُذِبَ من الجنس ودلالته العامّة وشموله ، إلى النّوع ودلالته المحدّدة وخصوصه ، قال الفيّوميّ:(لِأَنَّ الجِنْسَ لَا يُجْمَعُ فِي الحَقِيقَةِ ، وَإِنَّمَا تُجْمَعُ أَصْنَافُهُ ، وَالجَمْعُ يَكُونُ فِي الأَعْيَانِ كَالزَّيْدِينَ ، وَفِي أَسْمَاءِ الأَجْنَاسِ إِذَا اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهَا ، كَالأَرْطَابِ ، وَالأَعْنَابِ ، وَالأَلْبَانِ ، وَاللُّحُومِ ، وَفِي المَعَانِي المُخْتَلِفَةِ ، كَالعُلُومِ وَالظُّنُونِ)[77] .

وجمع ابن جني " الغَلَط " على "أغْلاط" ، فقال : (وهذا ونحوه ممّا يُعتدّ في أغلاط العرب إلا أنّهُ لمّا كان من أغلاط هذه الطائفة القريبة العهد جاز أن نذكره في سَقَطات العلماء)[78] ، وقد جمعه كذلك صاحب القاموس في خطبته فقال: (واختصَصْتُ كتاب الجوهري من بين الكتب اللغوية مع ما في غالبها من الأوهام الواضحة ، والأغلاط الفاضحة ، لتداوله واشتهاره بخصوصه ، واعتماد المدرسين على نقولهِ ونصوصهِ)[79] .

وغريب على هذا قول مصطفى جواد : (ولم نجد للفصحاء استعمال "الأغْلَاط" جمعاً ، وإنْ كانَ مقيساً ومستعملاً عند غير اللغويّينَ من المتأخّرين ، ومنه كتاب "أغْلَاطي" لصفيّ الدين الحلّي الشّاعر المشهور)[80] .

أقول : إنّ الفصحاء قد قالوا " الأغْلَاط " كما رأيت ، واستعمله اللغويون المتقدّمون قبل سواهم ، وقد جاء في التاج : (وممَّا يُسْتَدْرَكُ عليه : أَغْلَطَهُ إغْلاطاً : أَوقَعَهُ في الغَلَطِ كغَلَّطَه تَغْليطاً . ويُجْمَعُ الغَلَطُ على أَغْلاطٍ)[81] . لذا يصحّ أن تجمع " غَلَط " على " أغْلاط " ، و" الغَلْطَة " على " غَلَطَات".

6-جمع نَشاط :

تقولُ : نَشِطَ في عملِهِ يَنْشَطُ نشَاطاً إذا خفَّ وأسرَعَ ، فهو نَشِيطٌ ، ففي المصباح :(نَشِطَ في عَمَلِهِ يَنْشَطُ من باب تَعِبَ : خفَّ وأسرَعَ نَشَاطاً ، وهو نَشِيطٌ)[82] ، فمصدر الفعل "نَشِط" هو "نَشَاط" ، ويجمعُهُ الكتاب على " أنشِطة" ، وأنكرَ بعضُ النقّاد هذا الجمع ، لأنّ الصَّواب عنده " نَشَاطات" ، ذلك أنّ ناقداً كتبَ في زاويته اليوميّة ، ويجمعونَ النَّشاطَ على أنْشِطة ، وهي نشاطاتٌ[83] .

أقولُ : الصّحيحُ أنّ قول الكتاب " أنشِطة" صحيح مستقيم ، ذلك أنّ الأصل في النّشاط أن يكون مصدراً ، والمصدر لا يثنّى ، ولا يجمع ، لدلالته على جنس الحدث لفعلهِ ، والجنسُ يتناولُ القليلَ والكثير. لكنّ العلماء أجازوا جمع المصدر كلّما خرجوا به عن دلالته الجنسية العامة ، إلى الدّلالة النوعيّة ، فاستعملوه استعمال الأسماء ، ليدلّ على الأنواع . وانظر إلى ما قالَهُ ابن يعيش في قول الزمخشريّ :(ثُمَّ إنّهم في تضاعِيفِ ذلك يجحدُونَ فضلَها)[84] ، قالَ :(التَّضاعِيفُ جمع تَضعِيف ، وهو مصدرُ "ضَعَّفْتُهُ إذا زدْتَهُ مثلَهُ أو أكثر)[85] ، وأردفَ :(وإنّما جمع ، والمصادرُ لا تثنّى ولا تجمع ، لأنّهُ أرادَ أنواعاً من التَّضعيف مختلفة ، كما يقالُ : العلوم والأشغال)[86] .

وقد جمعوا المصادر لما فوق الثّلاثيّ بالألف والتاء ، فقالوا في استعمال واحتمال واعتقاد وتدقيق : استعمالات واحتمالات واعتقادات وتدقيقات ، وهكذا جمعوا المصادر جمع تكسير ، فقالوا في تركيب وتضعيف وتقليب : تراكيب وتضاعيف وتقاليب .

وأقرَّ مجمع اللغة العربية في القاهرة جمع " نَشَاط " على "أنْشِطة" ، جاء في القرار :(يشيعُ في اللغة المعاصرة استعمال " الأنشِطة" مراداً بها الدّلالة على جملة الأعمال المتنوّعة التي يمارسها المرء أو الجماعة في الحياة العامة من رياضيّة واجتماعيّة وثقافيّة ، وقد يؤخذُ على الاستعمال أنّ الأنشِطة جمع نَشَاط ، وهو مصدر ، والأصل في المصدر ألّا يثنّى ولا يجمع ، لأنّهُ يدلّ على القليل والكثير ، ثمّ إنّ جمعه في حال جوازه على صيغة " أفعِلة " غير مسموع ، والمجمعُ يرى إجازة التعبير على أساسينِ : الأوَّل : أنّ جمهرة علماء اللغة يُجيزون جمع المصدر إذا تعدّدتْ أنواعُهُ ، والنَّشَاط متعدّد الأنواع. والآخر: أنّ جمهرة علماء التَّصريف يجيزونَ جمع فَعَال على أفْعِلة جمع قلّة)[87] . فتبيَّنَ مما تقدَّم جواز جمع النَّشَاط على الأنْشِطة والنَّشاطات .

****

ويتبيَّنُ بالاستقراء أنّ كثرة العلماء قد جروا على جمع مصادر ما فوق الثّلاثيّ ، فأكثروا منه ، وتردّدوا في جمع مصادر الثّلاثيّ ، فأقلّوا منه ، فهم جمعوا استعمالاً واختراعاً واحتمالاً واعتقاداً واحتجاجاً واعتماداً وانتقالاً وإلزاماً واختياراً وابتداءً ، على استعمالات واختراعات واحتمالات واعتقادات كلّ ذلك بالألف والتاء ، كما جمعوا تقريراً وتحديداً وتدقيقاً وتصحيفاً وتنبيهاً وتنزيلاً وتأويلاً وترخيصاً وتعريفاً ، فقالوا : تقريرات ، وتحديدات ، وتدقيقات وتصحيفات وتنبيهات بالألف والتاء ، وجمعوا إلحاقاً وإشكالاً وإعراباً وإلزاماً على إلحاقات ، وإشكالات ، وإعرابات ، وإلزامات بالألف والتاء أيضاً ، كما جمعوا تصرّفاً على تصرّفات ، لكنّهم جمعوا تركيباً وتقليباً وتعليلاً وتكبيراً وتصغيراً وتصنيفاً وتأليفاً وتفعيلاً وتقسيماً وتعبيراً وتصريفاً وتفسيراً على تراكيب وتقاليب وتعاليل وتكابير وتصاغير وتصانيف جمع تكسير.

فلك أن تجمع المصدر إذا اختلفت أنواعُهُ ، وخرج عن المصدريَّة ، وأُريد به الاسم ، كالعِلم والعُلُوم ، والاجتماع والاجتماعات ، والسّؤال والسّؤالات ، والفَرَح والأفراح ، لأنّهُ أدلّ على المقصود ، فإذا كان زيد عنده علم الفقه ، وعلم الحساب ، وعلم النَّحو ، وأرَدْتَ أن تُعْلِمَ مخاطِبَكَ بذلك ، صحَّ أن تقولَ : عندَ زيدٍ علومٌ كثيرةٌ ، يزاد على ذلك أنَّهُ قد سُمِع من ذلك ما يُجيزُ القولَ به.

المصادر والمراجع

-أدب الكاتب ، ابن قتيبة ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، 1963م.

-الأفعال ، ابن القوطية " ت367هـ" ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2002م.

-الإمتاع والمؤانسة ، أبو حيان التوحيدي ، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ، 1944م.

-تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي ، تحقيق مجموعة كبيرة من العلماء ، الكويت.

-تصحيحات لغوية ، عبد الله أحمد الشويرف ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، 1997م.

- التعريفات ، الشريف الجرجاني ، دار السرور ، بيروت .

- تهذيب اللغة ، الأزهريّ "ت370م" ، تحقيق د.أحمد عبد الرحمن مخيمر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2004م.

-جامع الدّروس العربيّة ، مصطفى الغلاييني ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، 2007م.

-جمهرة اللغة ، ابن دريد ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2005م.

-الحيوان ، الجاحظ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، 1965م.

- الخصائص ، ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1990م.

-الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، السمين الحلبيّ "ت 756هـ" ، الدكتور أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، 1991م.

-شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، رضي الدين الاستراباذي ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2000م.

-شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في مكة المكرمة ، دار المأمون للتراث ، 1982م.

- شرح المفصل ، ابن يعيش "ت643هـ" ، عالم الكتب ، بيروت.

-الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهريّ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 2009م.

-العين ، الخليل بن أحمد الفراهيديّ ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائيّ ، منشورات مؤسسة الأعلميّ للمطبوعات ، 1988م.

-في أصول اللغة ، صدر عن مجمع اللغة العربية ، في أربعة أجزاء :

-الأوّل:أخرجه محمد خلف الله ومحمد شوقي أمين، وطبع بالمطابع الأميرية ، 1969م.

-الثاني: أخرجه محمد شوقي أمين ومصطفى حجازي ، وطبع بالمطابع الأميرية ، 1975م.

-الثالث: أخرجه مصطفى حجازي ، وضاحي عبد الباقي ، وطبع بالمطابع الأميرية ، 1983م.

-الرابع:أخرجه د.أحمد مختار عمر ، مؤسسة دار الشعب ، القاهرة ، 2003.

-الفيصل في ألوان الجموع ، عباس أبو السعود ، دار المعارف ، مصر ، 1971م.

-القاموس المحيط ، الفيروز آبادي "ت817هـ" ، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 2003م.

-القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، جمعاً ودراسة وتقويماً إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام 1995م ، خالد بن سعود العصيمي ، دار التدمرية ، الرياض ، 2009م.
-الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت .
-الكليات ، أبو البقاء الكفويّ "ت 1094هـ" ، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 2012م.
-لسان العرب ، ابن منظور "ت711هـ" ، دار صادر ، بيروت ، 1956م.
-المباحث اللغوية في العراق ، د.مصطفى جواد ، مطبعة العاني، بغداد ، 1965م.
-المتبع في شرح اللمع ، أبو البقاء العكبريّ "ت616هـ" ، تحقيق عبد الحميد حمد محمد محمود ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، 1994م.
-مجاز القرآن ، أبو عبيدة "معمر بن المثنى التميمي " ت210هـ" ، تحقيق د. محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1988م.
-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ابن عطية الأندلسيّ "ت541هـ" ، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2002م.
-المحكم والمحيط الأعظم ، ابن سيده ، تحقيق د. عبد الفتاح محمد سليم ، ود.فيصل الحفيان ، معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، 2003م.
-المخصص ، ابن سيده "ت458هـ" ، تحقيق د. عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2005م.
-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، الفيّومي "ت770هـ" ، المكتبة العلمية ، بيروت.
-معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج "ت311هـ" ، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث ، القاهرة ، 2004م.
-مع النحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها ، صلاح الزعبلاويّ ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 1992م.
-المفردات في غريب القرآن ، الراغب الأصفهاني "ت425هـ" ، تحقيق صفوان عدنان ، دار القلم ، دمشق ، 1425هـ.
-المفصل في علم العربية ، الزمخشريّ ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، 2006م.
-المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني "ت471هـ" ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، 1982م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي "ت911هـ" ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2001م.
-الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 2006م.

الهوامش

[1] الخصائص1/28.

[2] الكليات688.

[3] **نفسه689.**

[4] المصباح المنير(قصد).

[5] المصباح المنير (الخاتمة –جمع الاسم الثلاثيّ).

[6] المصباح المنير(عقل).

[7] المفردات577.

[8] ينظر: الأفعال لابن القوطية114.

[9] المفردات733.

[10] الكليات337.

[11] المفردات253.

[12] المحكم11/11.

[13] الكليات 515.

[14] الخصائص1/239.

[15] نفسه1/87.

[16] نفسه 3/299.

[17] القاموس المحيط (المقدمة).

[18] مع النحاة 255–256.

[19] **الحيوان1/42.**

[20] **التاج 4/28(قرطب).**

[21] **اللسان(نزل).**

[22] **شرح المفصل1/10.**

[23] **ينظر: مع النحاة257.**

[24] **التهذيب8/384.**

[25] جامع الدروس العربية3/430.

[26] المقتصد في شرح الإيضاح 1/583.

[27] المصباح المنير(قصد).

[28] المتبع في شرح اللمع 1/306.

[29] شرح الكافية الشافية 2/657.

(30) المصباح المنير(قصد).

(31) شرح الرضيّ على الكافية358/4.

(32) ينظر: الكتاب619/3 ، والمصباح المنير (عيب ، نسب ، فرض ، شقق ، بعث ، رهن).

(33) همع الهوامع122/6.

(34) تصحيحات لغوية581.

(35) معجم أخطاء الكتاب333.

(36) مع النحاة259.

(37) ينظر: في أصول اللغة 67/2 ، ومع النحاة259.

(38) ينظر : التعريفات 31.

(39) الواقعة 87.

(40) المحرر الوجيز1818.

(41) الدر المصون230/10.

(42) الوساطة368.

(43) المخصص181/7.

(44) ينظر: المحكم314/5-315.

(45) الحيوان 73/1.

(46) العقد الفريد267/4.

(47) الإمتاع والمؤانسة 143/2.

(48) الصحاح(بلغ).

(49) نفسه(بلغ).

(50) التاج449/22(بلغ).

(51) الصحاح(صوت).

(52) لقمان19.

(53) لقمان19.

(54) لقمان19.

(55) المخصص119/6.

(56) المصباح المنير(صوت).

(57) المخصص120/6.

(58) الصحاح(صلا).

(59) المصباح المنير(صلي).

(60) الزينة 151/1.

(61) **الكليات464.**

(62) **أدب الكاتب201.**

(63) **العين394/5.**

(64) **الكليات407.**

(65) **الشمس9.**

(66) **الزينة139/1.**

(67) **التهذيب21/8.**

(68) **المصباح (زكا).**

(69) المصباح المنير(عذب).

(70) الأحزاب30.

(71) مجاز القرآن136/2-137.

(72) معاني القرآن وإعرابه171/4.

(73) المحكم61/2.

(74) **المحكم268/5.**

(75) **المصباح(غلط).**

(76) **الكليات689.**

(77) المصباح المنير (الخاتمة –جمع الاسم الثلاثيّ).

(78) نفسه 299/3.

(79) القاموس المحيط (المقدمة).

(80) المباحث اللغوية131.

(81) التاج518/19 (غلط).

(82) المصباح المنير(نشط).

(83) ينظر: معجم أخطاء الكتاب606.

(84) المفصل في علم العربية6.

(85) شرح المفصل 10/1.

(86) نفسه 10/1.

(87) القرارات المجمعية 204.